والأنشطة التطوعية بواسطة انور الابياتي

الشورى يشرع في مناقشة تنظيم مؤسسي للأعمال

المشروع يحفظ حقوق المستفيدين منه وحقوق المتطوع ويحدد واجباته

محمد السلامة من الرياض

شرع مجلس الشورى أمس في مناقشة مواد مشروع نظام العمل التطوعي، الذي يضع تنظيم مؤسسي ودائم للأعمال والأنشطة التطوعية الإغاثية منها والإنمائية بصفة دائمة نظرا لتنامي الشعور بأهمية الأعمال والأنشطة التطوعية، الأمر الذي بات من الضروري معه إيجاد إطار لتنظيم هذا العمل وتقدير الجهود التطوعية وحفظ حقوق المتطوع وتحديد واجباته، والعمل على نشر ثقافة التطوع وتنمية روح العمل في هذا المجال في المجتمع، بحيث يكون مرجعا لجميع الجهات والقطاعات في إعداد اللوائح والتعليمات.

ومن

أبرز ملامح المشروع، الذي قدم من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب كمقترح بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، إنشاء مجلس أعلى للتطوع يتمتع بشخصية اعتبارية ويكون له ميزانية مستقلة، يرأس المجلس وزير ويرتبط برئيس مجلس الوزراء مباشرة. ومن دواعي تقديم مشروع نظام للتطوع في المملكة هو عدم وجود نظام في هذا الشأن لتنمية أعمال التطوع وأنشطته التطوعية، على الرغم من تعدد الأنشطة الخيرية والأعمال التطوعية في البلاد والإسهام في أعمال البر والإغاثة في الداخل والخارج، ومشاركة عديد من رجالات المجتمع في هذا الأعمال. وهنا أشار الدكتور طلال بكري رئيس اللجنة إلى أن الأسباب في حاجة المملكة إلى مثل هذا النظام هو ما حدث على سبيل المثال في محافظة جدة والرياض عندما تعرضت للسيول نتيجة هطول الأمطار بكميات كبيرة، حيث لوحظ غياب العمل التطوعي النظامي وكان العمل الإغاثي عشوائيا، لافتا في الوقت ذاته إلى تثمين اللجنة ذلك العمل عاليا والجهود الخارقة التي قام بها الشباب والشابات

الذين أنكروا ذواتهم في العمل الإغاثي وتقديم يد العون والمساعدة لمن حاصرتهم السيول ودمرت ممتلكاتهم.

في المقابل، علق بعض أعضاء المجلس خلال مناقشة المشروع قائلين "إننا لسنا بحاجة إلى استحداث هيئات وأجهزة حكومية ليترأسها الوزراء، بل نحن بحاجة إلى جهة أو جمعية خيرية يعمل فيها المواطنون وتدعمها الدولة أو أن يرأسها أحد المواطنين وتكون مرتبطة بوزير الداخلية باعتبار أن وزارة الداخلية هي الجهة المعنية بالجهات الأمنية والدفاع المدني". فيما ذهب أحد الأعضاء إلى أن مشروع النظام لم يتطرق إلى أي أسس عقدية أو أعراف يمكن أن ينطلق منها العمل التطوعي.

وبين تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، أن الهدف من مشروع النظام الذي يقع في ٢٩ مادة موزعة على أربعة فصول، إلى تنظيم أعمال التطوع في المملكة وتنمية روح التطوع لدى أبناء المجتمع بدءا من التعليم وتربية النشء على أعمال البر، كذلك نشر ثقافة التطوع ورفع مستوى الوعي الاجتماعي في كل وسائل الإعلام، وتطوير أعمال التطوع وفتح الفرص أمام الشباب والنساء والمتقاعدين ومن خلال تحديد واجباتهم ومسؤولياتهم وكذلك حقوقهم وحمايتهم، كما يهدف إلى حفظ حقوق المستفيدين من التطوع من التجاوزات والأخطاء التي قد يرتكبها المتطوع أثناء تأدية العمل. كما أنه مع تنامي الشعور بأهمية التطوع في المجتمع السعودي ظهرت هناك مطالبات من العاملين في هذا الحقل بضرورة إيجاد جهاز أو هيئة تشرف على الأعمال التطوعية وتنظمها وتقدر جهود المتطوعين وتعمل على تنمية ونشر ثقافة التطوع في المجتمع، كما أن فرص أعمال البر في بلادنا متعددة, وعديد من فئات المجتمع لديها رغبة في الإسهام في برامج التطوع لكن تقف أمامهم معوقات من الأجهزة المستفيدة لعدم وجود نظم ولوائح تنظيمية، وفهم مشترك لاستيعاب تلك القدرات.

وفي موضوع ثان، أقر مجلس الشورى أمس توصية تطالب معهد الإدارة العامة بزيادة نشاطه في مجالات تدريب موظفي الدولة والبحوث والاستشارات والدراسات

وإقامة الندوات ذات العلاقة المباشرة بالتنمية الإدارية في الأجهزة الحكومية بهدف تحسين أدائها. كما أوصى بدعم معهد الإدارة بإحداث الوظائف الأكاديمية والإدارية، ليتمكن من تحقيق أهدافه وخططه. جاء ذلك عقب استماع المجلس برئاسة الدكتور عبد الله آل الشيخ، إلى عرض تضمن وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية الثامنة لمعهد الإدارة العامة للسنة الرابعة ٨٢٤١/٥٩٢٤١هـ، التي أثيرت أثناء مناقشة المجلس للتقرير في جلسة سابقة.

وفي موضوع آخر، وافق مجلس الشورى بالأغلبية على مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين، وذلك بعد الاستماع إلى تقرير تضمن وجهة لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع التنظيم. ويأتي المشروع كإطار تنظيمي لجائزة خادم الحرمين الشريفين ب ٦١مادة، بهدف الإسهام في تطوير مجالات العلوم والتقنية في المملكة دعما للتحول إلى مجتمع معرفة، تشجيع المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري، تنمية روح الإبداع والابتكار والاختراع وتحفيز المواهب والقدرات، واستثمار طاقة أفراد المجتمع وحثهم على التنافس المثمر وتحفيزهم على الابتكار في المجالات العلمية والتقنية المختلفة، وكذلك تقدير المخترعين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري.

وأجاز المشروع ترشح المقيمين

ومنحهم جائزة خادم الحرمين للموهوبين والمخترعين، كما يمنح كل فائز بالجائزة وسام الملك عبد العزيز طبقا لنظام الوسام بعد أن يرفع مجلس الأمناء إلى المقام السامي توصية بذلك مع الدرجة المقترحة، على ألا يتجاوز عدد الفائزين في السنة الواحدة ٢٠ فائزا في المجالين الموهبة والاختراع . وينص المشروع أيضا على أن تكون القيمة الإجمالية للجائزة مليون ريال، ولا يتجاوز حدها الأعلى لكل فائز ١٠٠ ألف

ريال.

المصدر /الإقتصادية